JAN 86

كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٦
المجلد : ١٦
العدد : ١

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

التعذيب في زمبابوي

في هذا العدد

سجناء الشهر على صفحة ٢ والمواطنون الاتراك يكسبون قضية الاستئناف ضد قرار طردهم على صفحة ٣ ، والذكرى العاشرة « للتثقيف » في لاوس على صفحة ٣ والاعتداءات على اقارب « المختفين » في غواتيمالا على صفحة ٤ ، والسجناء المعفيون لا يزالون في السجون في بوليفيا على صفحة ٥ ، وطرد الاشخاص من غينيا الجديدة على صفحة ٦ ، وازدياد عدد الاعدامات في اليابان على صفحة ٧ .

تشير التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أن عمليات القاء القبض على الاشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة وتعذيبهم قد ازدادت بشكل حاد في زمبابوي منذ قيام الانتخابات العامة في تموز/يوليو ١٩٨٥ .

وتشير هذه التقارير إلى أن معظم هذه العمليات قد وقعت في بولاوايو ، وهي أكبر مدينة في ميتابيلي لاند ، حيث يوجد مناصرون لحزب اتحاد الشعب الافريقي في زمبابوي الذي يقوده جوشوا نكوما . ومن بين الذين ألقي القبض عليهم واحتجزوا دون توجيه تهمة إليهم أعضاء في البرلمان ومسؤولون وموظفون في المدينة بالاضافة إلى مناصري حزب اتحاد الشعب الافريقي . ويقدر أن السلطات ألقت القبض على ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً في منطقة بولاوايو منذ تموز/يوليو الماضي ، ولا يزال العديد منهم رهن الاحتجاز .

وتشير التقارير إلى وقوع التعذيب في عدد من مراكز الاعتقال ولاسيما في معسكر ستوبس التابع لمركز شرطة مزيليكازي في المنطقة الوسطى من بولاوايو . ويقدر الاشخاص الذين تم اعتقالهم مؤخراً إلى أن السلطات تحتجز أكثر من ٢٠٠ معتقلاً سياسياً في المعسكر المذكور وحده . وبعض هؤلاء كانوا قد احتجزوا منذ بداية العام الماضي .

وتشير التقارير إلى أن عمليات القاء القبض على الأشخاص قد تمت على أيدي أفراد جهاز الأمن والاستخبارات الداخلية التابع لجهاز الشرطة . ويعتقد أن هذا هو جهاز خاص يشرف عليه وزير الداخلية اشرافا مباشراً .

الاعترافات

وتشير الدلائل إلى أن استخدام وسائل التعذيب يهدف إلى انتزاع اعترافات تدين الضحايا وغيرهم بمناصرة قوات المتمردين المسلحة في منطقة ميتابيلي لاند وغيرها من المناطق .

وتشير التقارير إلى أن السلطات تحرم العديد من المعتقلين من الاتصال بعوائلهم أو محاميهم . ولا تكشف السلطات في معظم الأحيان عن مكان وجود السجناء ، ويزعم العديد من أقاربهم أنهم يخشون توجيه الأسئلة خوفاً من احتمال قيام السلطات بالقاء القبض عليهم . ومن المحتمل جداً أن يستخدم التعذيب خلال الفترات المذكورة عندما يحتجز السجناء في السجن الانفرادي .

لقد ازداد عدد التقارير الواردة من معسكر ستوبس حول استخدام أساليب التعذيب فيه خلال الثلاث سنوات الماضية إلا أنها أصبحت أكثر انتظاما منذ تموز/يوليو الماضي . وتماثل أساليب التعذيب التي ورد وصفها تلك التي استخدمت في ظل الحكومة الروديسية التي تسلمت زمام السلطة في الفترة التي سبقت عام ١٩٨٠ والتي عارضتها منظمة العفو الدولية معارضة شديدة .

تعرض السجناء إلى الضرب

وعلى الرغم من أنه لا يتعرض جميع السجناء إلى التعذيب ، فإن التقارير تشير إلى أن عديدين منهم يتعرضون للضرب باستخدام الهراوات والسياط المصنوعة من جلد وحيد القرن والخراطيم المطاطية والعصي . وغالباً ما يوجه الضرب إلى باطن أقدامهم حيث لا تظهر آثار الضرب بشكل واضح . ويقال أن بعض الأشخاص كانوا قد علقوا بشكل مقلوب وتعرضوا للضرب ورؤوسهم موضوعة في دلاء مملوءة بالماء .

لقد أوردت التقارير بشكل متكرر وصف احدى وسائل التعذيب حيث يوضع رأس الضحية في كيس مصنوع من القنب ومملوء بالماء مع ربط الكيس باحكام حول عنق الضحية . وليس بامكان السجين استنشاق الهواء دون ابتلاع الماء . وعندما يفقد السجين وعيه بسبب الاختناق ، يقوم رجال التعذيب برفسه أو رفسها على منطقة البطن حتى يتقيأ أو تتقيأ الماء . وتتكرر العملية بعد ذلك . وتذكر التقارير أن رجال التعذيب يقومون أحياناً بتوجيه الصدمات الكهربائية إلى القدمين أو الأعضاء التناسلية في الوقت الذي يستخدم فيه هذا الاسلوب .

تقارير عن التعذيب

لقد بعثت منظمة العفو الدولية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ رسالة بالتلكس إلى رئيس الوزراء روبرت موكابي حول هذه التقارير وحثته فيها على اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لاستخدام التعذيب . ودعت المنظمة إلى وضع حد لاحتجاز السجناء في السجون الانفرادية واصدار تعليمات واضحة عامة إلى المسؤولين تقضي بتحريم التعذيب ، مع اجراء تحقيق مستقل ونزيه في المزاعم الخاصة باستخدام التعذيب واعلان نتائج هذا التحقيق .

وبعد قيام المنظمة بنشر التقارير الخاصة بالتعذيب ، اجتمع ممثلوها بوزير الداخلية إينوس نكالا في المفوضية العليا لزمبابوي في لندن وجددوا الدعوة إلى اجراء تحقيق نزيه في المزاعم الخاصة بالتعذيب . وذكرت المنظمة أنها على استعداد لتقديم أدلة بهذا الصدد إلى أية لجنة تقوم بالتحقيق في هذا الأمر .

وقالت مصادر الحكومة في زمبابوي أن الحكومة غير راغبة في اجراء تحقيق في هذا الشأن وطلبت من منظمة العفو الدولية تزويدها بأسماء الأشخاص الذين زعموا أنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب . ورفضت المنظمة الاستجابة لطلب الحكومة لأنها خشيت من قيام الحكومة بالانتقام من الأشخاص الذين قدموا أدلة على استخدام التعذيب . وذكرت التقارير أن رئيس الوزراء روبرت موكابي قد قال بعد ذلك امام البرلمان أن منظمة العفو الدولية قد أصبحت « منظمة الأكاذيب الدولية » .

تظهر في وسط الصورة ماميك مولويز والدة بنجامين مولويز الذي شنق في جنوب إفريقيا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وهي في طريقها إلى سجن بريتوريا يوم اعدام ولدها . ويشنق أكثر من مائة شخص كل عام في جنوب إفريقيا . انظر صفحة ٣ .

الحملة لإنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي . وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته . ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو روّج لها ، ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالحهم ، ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة ، كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة ، ويجب في جميع الاحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة .

عشرة سجناء من ليبيا

لقد جرت محاكمة السجناء العشرة ثلاث مرات بالتهم نفسها . وذكرت التقارير أن حكم الاعدام قد نفذ في واحد منهم بينما يواجه ثلاثة آخرون عقوبة الاعدام .

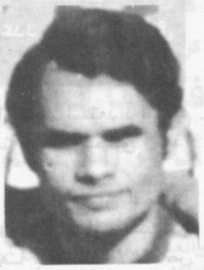

حسن احمد الكردي

نورد في ما يلي اسماء السجناء العشرة : عبدالله بلقاسم المسلتي وصالح علي الزروق نوال وعلي محمد القجيجي وصالح عمر القصبي ومحمد الصادق ترحوني وعلي محمد الاكرمي والعجيلي محمد عبد الرحمن الازهري ومحمد مهذّب حفاف وحسن أحمد الكردي وعبدالقادر محمد اليعقوبي .

لقد القي القبض على الأشخاص المذكورين لأول مرة مع أشخاص آخرين تراوح عددهم بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخصاً في نيسان/أبريل ١٩٧٣ عندما بدأت السلطات الليبية في تطبيق سياسة الثورة الثقافية . وفي هذا الصدد أعلنت السلطات المذكورة عن نيتها بقولها : « سنقوم بسجن المعتلين سياسيا ... الشيوعيين والماركسيين والملحدين والأخوان المسلمين الذين يقومون بنشاطات سرية ... وكل من ينشر الدعاية لصالح بلد غربي أو يدعو إلى تبني النظام الرأسمالي » .

وفي حزيران/يونيو ١٩٧٤ مثل السجناء العشرة أمام المحكمة بتهمة الانتماء إلى عضوية منظمة غير قانونية يطلق عليها اسم (حزب التحرير الاسلامي) والتي تهدف إلى الاطاحة بنظام الحكم ونشر مطبوعات تتضمن انتقادات للحكومة .

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ قرر مجلس قيادة الثورة الذي كان قائما آنذاك ، وهو أعلى سلطة حكومية في البلاد ، أن يوقف سير المحاكمة وأطلق سراح جميع السجناء . إلا أن السلطات أصدرت في اليوم نفسه مرسوما اداريا يتضمن أمرا بالقاء القبض عليهم . وأعتقلوا بعد ذلك حتى شباط/فبراير ١٩٧٧ ، حين جرى تقديمهم إلى المحاكمة ثانية ، ولكنهم مثلوا هذه المرة أمام محكمة الشعب .

وعقدت المحكمة جلسات سرية . وأصدرت المحكمة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٧ حكما بالسجن لمدة خمسة أعوام على صالح علي الزروق نوال وبالسجن لمدة خمسة عشر عاما على المعتقلين التسعة الآخرين . إلا أن مجلس قيادة الثورة أصدر بعد ذلك بأيام معدودة مرسوما نصّ على تعديل جميع الأحكام العشرة لتصبح احكاما بالسجن مدى الحياة .

وتلقت منظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٤ تقارير تشير إلى أن أربعة من هؤلاء السجناء ، وهم حسن أحمد الكردي وعبدالله بلقاسم المسلتي وصالح علي الزورق نوال ومحمد مهذّب حفاف ، كانوا قد حوكموا في نيسان/أبريل ١٩٨٣ وصدرت بحقهم أحكام بالاعدام . وتشير التقارير أيضا إلى أن محمد مهذب حفاف شنق في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٣ . لقد طلبت منظمة العفو الدولية ايضاحا لهذه التقارير إلا أنها لم تتلق أي رد من السلطات الليبية حتى الآن .

□ يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً اطلاق سراح هؤلاء السجناء وتوضيح ما ورد في التقارير التي أوردت خبر اعدام محمد مهذب حفاف . ابعث برسائلك الى العنوان التالي :

العقيد معمر القذافي / قائد الثورة / طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

رادومير فيلجوكوفيتش من يوغسلافيا

هو ضابط سابق في الجيش اليوغوسلافي ولد في عام ١٩٢٦ . وهو محتجز حالياً في قسم الأمراض النفسية في مستشفى سجن بلغراد منذ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٧٣ .

ادانت محكمة مقاطعة سيراجيفو في آذار/ مارس ١٩٧٣ رادومير فيلجكوفيتش بتهمة قيامه « بتشويه سمعة الدولة » ونشر « الدعاية المعادية » . واستندت التهمة الموجهة إليه على كتابات كان قد أصدرها في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ يتهم فيها الرئيس السابق تيتو بكونه مسؤولاً عن الجرائم والانتهاكات المزعومة التي ارتكبها أفراد جهاز أمن الدولة . وأصدرت المحكمة قراراً مفاده أن المتهم لم يكن مسؤولاً عن الأفعال التي ارتكبها وأنه « شكل خطراً على محيطه » . وأصدرت أمراً باحتجازه إلزامياً في أحد مصحات الأمراض النفسية .

وقدم رادومير فيلجكوفيتش طلب استئناف ضد الحكم الصادر بحقه زعم فيه أن السلطات لم تسمح له أو للمحامين الذين اختارهم بحضور جلسات المحاكمة . ولا تعتقد منظمة العفو الدولية أن رادومير فيلجكوفيتش كان يشكّل خطراً على نفسه أو على الآخرين . ففي عام ١٩٧٠ قام أخصائي الأمراض العصبية في مركز زينكا الطبي باجراء الفحص الطبي عليه وأعلن أنه سليم عقلياً ومؤهل للعمل .

ولدى منظمة العفو الدولية أيضاً نسخ لأربعة فحوص طبية اخصائية أجريت على رادومير فيلجكوفيتش في الفترة التي سبقت عام ١٩٧٠ . وكان فيلجكوفيتش قد خضع طوعاً للفحوص المذكورة بعد أن واجه صعوبات في ايجاد عمل له اثر اجباره على احالة نفسه على التقاعد من صفوف الجيش في عام ١٩٦٧ . وتنص جميع التقارير الخاصة بالفحوص المذكورة على أنه لم يكن يعاني من أي مرض عقلي .

□ يرجى أن تبعث إلى رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية رسائل تناشد فيها اطلاق سراحه . ابعث بهذه الرسائل إلى العنوان التالي :

His Excellency Radovan Vlajković / Predsednik Predsedništa SFRJ / Bulevar Lenjina 2 / Beograd, Yugoslavia.

أربعة سجناء من الفلبين

القي القبض عليهم في أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٢ . وذكرت التقارير أنهم أدلوا باعترافات بارتكابهم جرائم العصيان بعد اكراههم بالتهديد .

البرتو دي لا كروز

إن البرتو دي لا كروز ، وهو مختص بالمعالجة الطبية باستخدام الطرق **التقليدية ، في الرابعة والثلاثين ، وليوبولدو** كونزاليز في السادسة والستين ، وانوسينتو ريكويرون في الرابعة والأربعين ، وكريكوريو الكابري في الثالثة والخمسين ، جميعهم مزارعون كانوا من بين ما لا يقل عن ٢٦ شخصاً القي القبض عليهم خلال شهر أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٢ في منطقتي بلامبان وأستورياس في سيبو . لقد كان معظم الأشخاص الذين القي القبض عليهم من المزارعين وكان جميعهم تقريباً أعضاء في شتى الجمعيات التعاونية الريفية .

وقد وجهت اليهم تهمة القيام بأعمال العصيان كأعضاء مزعومين في صفوف جيش الشعب الجديد ، وهو الجناح العسكري التابع للحزب الشيوعي في الفلبين . وقد توفي أحد هؤلاء الأشخاص اثناء احتجازه بينما ذكرت التقارير أن معظم الآخرين خضعوا للضغوط لاجبارهم على الاعتراف بذنبهم حتى يطلق سراحهم .

لقد بدأت محاكمة السجناء الأربعة في عام ١٩٨٢ إلا أنه حدث تأخير فيها عندما غادر أحد كتاب الاختزال البلاد دون أن يترك وراءه أية ملاحظات . لذا كان على المحكمة أن تستمع للأدلة التي كان قد استغرق الادلاء بها عاما كاملاً .

لقد كان انوسينتو ريكويرون وكريكوريو الكابري أعضاء في الجمعية التعاونية الريفية التي يطلق عليها اسم (منظمة الفرح والأسى) . ويتهم رجال الجيش هذه الجمعيات التعاونية في أغلب الأحيان باشتراكها في النشاطات التي يقوم بها جيش الشعب الجديد في المناطق الريفية ، وذكرت التقارير أن السلطات القت القبض على ليوبولدو كونزاليز وهو في طريقه لمراجعة أحد الأطباء . وكان البرتودي لاكروز يمتهن المعالجة الطبية التقليدية في أستورياس عندما القي القبض عليه . ويكون الغرباء والمعالجون التقليديون الجوالون عرضة للشكوك بشكل خاص خشية كونهم أعضاء في جيش الشعب الجديد .

وذكرت التقارير أن الأشخاص الأربعة قد تعرضوا بعد إلقاء القبض عليهم للاكراه بالتهديد بغية ارغامهم على الاعتراف باشتراكهم في نشاطات جيش الشعب الجديد . وقد تذكروا بعد ذلك للاعترافات المذكورة وانكروا ارتكابهم لأي من التهم الموجهة اليهم . وتذكر التقارير أنهم يتعرضون حالياً إلى الضغط من أجل الاعتراف بارتكابهم التهم الموجهة اليهم . وقد ذكر ليوبولدو كونزاليز في رسالة بعثها مرة إلى أحد أعضاء منظمة العفو الدولية الذي كان مسؤولا عن التحقيق في قضيته ، ما يلي : « نحن مستعدون للتضحية بارواحنا على ان نعترف بأننا مذنبون . والله يعلم أننا أبرياء » .

□ يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً اطلاق سراح السجناء الأربعة . ابعث برسائلك إلى العنوان التالي :

President Ferdinand Marcos / Malacanang Palace / Metro Manila / The Philippines.

تستطيع إذا شئت أن تبعث برسائل المناشدة إلى سفارات هذه الحكومات في بلدك .

جنوب إفريقيا : شنق مائة شخص كل عام

يشنق ما يزيد على مائة شخص كل عام في جنوب إفريقيا . ففي عام ١٩٨٤ شنق ما لا يقل عن ١٣١ شخصا . وقد نفذ حكم الاعدام في معظم هؤلاء (١١٥ شخصا) في سجن بريتوريا . وكان من بينهم امرأة واحدة . وكان جميعهم ، باستثناء اثنين من البيض وشخص آسيوي ، من الأفارقة أو من أفراد ما يدعى بالاقلية « الملونة » (الجنس المختلط) .

لقد تم اعدام ما لا يقل عن ستة عشر شخصا في « المواطن » الافريقية الأربعة التي اعلنت حكومة جنوب إفريقيا استقلالها ، إلا أنه لم يتم الاعتراف دولياً بأي منها . فقد تم شنق عشرة أشخاص في ترانسكاي ، وما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في سيسكاي وفيندا . ويعتقد أن جميع الضحايا المذكورين من الأفارقة .

فقد قامت السلطات في جنوب إفريقيا في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ، بشنق ماليسيلا بنجامين مولويز البالغ من العمر ٣٠ عاما رغم طلبات المناشدة التي بعثتها منظمة العفو الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والعديد من الحكومات . وكان مولويز شاعراً ومناصراً لمنظمة المؤتمر الافريقي الوطني ، وأصبح خامس شخص يعدم في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٧٩ لجريمة ذات دواعي سياسية .

حكم الاعدام

لقد أصدرت محكمة بريتوريا العليا في حزيران/ يونيو ١٩٨٣ حكم الاعدام على بنجامين مولويز بعد ادانته بقتل أحد أفراد شرطة الأمن السود ، وهو ضابط الصف فيليباس سيليبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ . ونفى مولويز التهمة المذكورة وطعن في اعتراف كان قد أدلى به إلى شرطة الأمن اثناء استجوابه زاعماً أن الاعتراف المذكور كان قد انتزع منه تحت الاكراه والتهديد . إلا أن المحكمة تبنت الاعتراف على أنه دليل على اقترافه الجريمة المذكورة . وبعد ادانته قام بتقديم طلب إلى محكمة الاستئناف للسماح له بالطعن بالحكم الصادر عليه إلا أن السلطات رفضت الاستجابة لطلبه . فقام بعد ذلك بتقديم طلب إلى رئيس الدولة بي دبليو بوتا مناشداً الرأفة به ، إلا أن طلبه رفض أيضا .

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس بوتا بشكل متكرر الرأفة به في عشية يوم اعدامه . وجاء في طلب المناشدة ما يلي : « تشير منظمة العفو الدولية عند تقديمها طلب المناشدة هذا إلى أن بنجامين مولويز قد أدين بتهمة قتل أحد رجال الشرطة وهذه جريمة خطيرة . إلا أن المنظمة تعيد إلى الأذهان أيضا أن السلطات في جنوب إفريقيا لم تفرض عقوبة الاعدام في قضية أخرى أصدرت المحاكم فيها حكما بادانة أحد رجال الأمن بتهمة قيامه بقتل أحد المعتقلين أثناء احتجازه . فإذا نفذ حكم الاعدام ببنجامين مولويز ، فقد يبدو أن هناك بعض المبررات لظهور دواعي القلق على الصعيدين المحلي والدولي حول عدم المساواة في تطبيق قواعد العدالة على البيض والسود في ما يتعلق بتطبيق عقوبة الاعدام » .

اليونان : المواطنون الأتراك يكسبون قضية الاستئناف

لقد رحبت منظمة العفو الدولية بقرار المحكمة العليا في أثينا الصادر في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ والقاضي بعدم ارجاع ثلاثة مواطنين من الاتراك إلى بلغاريا . فلو حدث أن قامت الحكومة اليونانية بتسليمهم إلى السلطات البلغارية ، لكان من المحتمل ان يحكم عليهم بالسجن أو الاعدام بعد فرارهم من بلغاريا وادانتهم لانتهاكات حقوق الانسان فيها . ويسعى الرجال الثلاثة حاليا للحصول على حق اللجوء السياسي في تركيا .

لقد قام الرجال الثلاثة الذين ينتمون إلى الأقلية التركية في بلغاريا ، باجراء مقابلات مع احدى الصحف التركية وأدلوا بشهادات إلى منظمة العفو الدولية حول عمليات إلقاء القبض على الأشخاص وحوادث الوفاة خلال احدى الحملات الرسمية التي قامت بها السلطات لارغام المواطنين الأتراك على اتخاذ أسماء بلغارية .

لقد كانت منظمة العفو الدولية قد ناشدت السلطات اليونانية بعدم تسليم الرجال الثلاثة عقب القرار الذي أصدرته محكمة الاستئناف في أثينا في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي والقاضي بالاستجابة لطلب السلطات البلغارية بتسليمهم .

لقد وصل الثلاثة ، وهم يوسف بيلالوف وسعيد مستانوف وحسين مستانوف ، إلى اليونان مع عوائلهم في نيسان/ أبريل الماضي وأجروا مقابلات في الشهر الذي تلاه مع صحيفة ميليت التركية . وتشير التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات البلغارية كانت قد قدمت طلبا في أيلول/ سبتمبر الماضي تطالب بتسليم الرجال الثلاثة على اساس اتهامهم بارتكاب جرائم سرقة زعمت السلطات المذكورة انهم ارتكبوها قبل عامين من هروبهم من البلاد ، وجريمة اشعالهم النار باحدى الكنائس التي زعمت السلطات أنهم ارتكبوها قبل ستة أشهر من هروبهم من البلاد . ولا تتوفر لدى منظمة العفو الدولية أية أدلة وافية على ارتكاب التهم المذكورة . وذكرت التقارير أن السلطات وجهت هذه التهم إليهم بعد قيامهم بالافصاح عن تفاصيل أوضاع الأقلية التركية في بلغاريا . وحكم الاعدام هو أقصى عقوبة لمرتكب جريمة احراق الممتلكات عمداً .

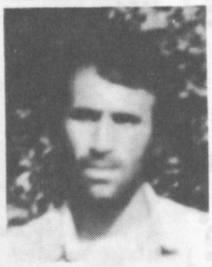

يظهر في الصورة العليا إلى اليمين يوسف بيلالوف ، وفي الصورة العليا إلى اليسار سعيد مستانوف وحسين مستانوف . تعتقد منظمة العفو الدولية ان السلطات البلغارية كانت قد طالبت بتسليمهم إليها بسبب الشهادات التي أدلوا بها حول انتهاكات حقوق الانسان في بلغاريا .

نزلاء معسكر « التثقيف »

لاوس : عشرة أعوام من « التثقيف »

منذ تأسيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ ، ومنظمة العفو الدولية تعرب للحكومة اللاوسية في مناسبات عديدة عن قلقها حول عمليات اعتقال الأشخاص دون توجيه التهم إليهم أو محاكمتهم . وكان هؤلاء الأشخاص قد احتجزوا لغرض « تثقيفهم » بسبب المناصب التي تقلدوها في احدى الحكومات السابقة أو المعتقدات السياسية التي نسبت إليهم بسبب الوظائف التي شغلوها في ظل الحكومة المذكورة (انظر النشرة الاخبارية لشهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥) .

وبعثت منظمة العفو الدولية في ١٦ آب/ اغسطس الماضي برسالة إلى كيسون فومفيهان ، رئيس مجلس الوزراء في لاوس ، تؤكد له فيها على دواعي قلق المنظمة حول عملية « تثقيف » الأشخاص ، وقدمت قائمة باسماء ٢,٦٣٢ شخصا يعتقد أنهم من بين الأشخاص الذين ما زالوا رهن الاحتجاز من أجل « تثقيفهم » . وحثت المنظمة السلطات اللاوسية مرة أخرى على توجيه التهم إلى الأشخاص المذكورين أو اطلاق سراح من تبقى منهم دون قيد أو شرط .

وبعثت المنظمة في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي برسالة أخرى إلى رئيس الوزراء كيسون فومفيهان تؤكد له فيها على دواعي قلقها وتعرب عن اعتقادها بأن وضع حد لعمليات الاعتقال الاداري العشوائي من شأنه أن « يسهم اسهاما إيجابيا » في احتفالات الذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية لاوس والتي كان من المقرر اقامتها في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر الماضي . كما أن مثل هذا الاجراء « سيلقى ترحيبا من أوساط الرأي المحلية والعالمية » .

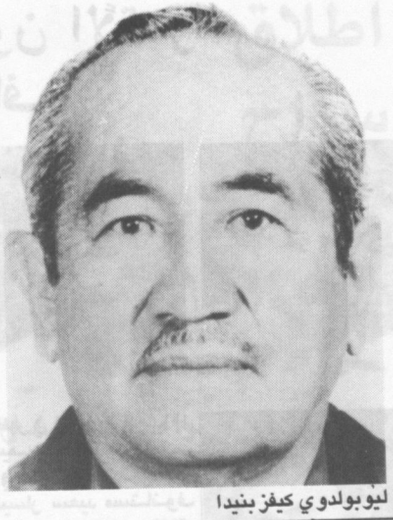

ليوبولدو ي كيفز بنيدا

غواتيمالا : اعتداءات على أقارب « المختفين »

بعثت منظمة العفو الدولية في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي برسالة تلكسية إلى رئيس الدولة في غواتيمالا الجنرال أوسكار هامبرتو ميجيا فكتوريس عقب قيام مجموعة الدعم المتبادل لأقارب الأشخاص « المختفين » التي شكلت في حزيران/ يونيو ١٩٨٤ ، باحتلال الكاتدرائية المركزية في مدينة غواتيمالا بصورة سلمية .

وأعلن أفراد المجموعة المذكورة عن نيتهم في البقاء في الكاتدرائية حتى يتلقوا رداً واقعياً من السلطات حول ما يتعلق بأكثر من ٧٠٠ قضية من قضايا « الاختفاء » والتي قامت المجموعة بتقديمها إلى الحكومة من أجل التحقيق بشأنها .

لقد حثت منظمة العفو الدولية السلطات على ضمان سلامة جميع أعضاء مجموعة الدعم بمن فيهم الأشخاص المعتصمون داخل الكاتدرائية ، وضمان عدم تعرضهم للاعتقال والتعذيب و « الاختفاء » والاعدامات الخارجة عن نطاق القضاء . كما حثت المنظمة السلطات على ابلاغ الوحدات العسكرية أو وحدات الأمن المكلّفة بمراقبة عملية الاعتصام بمراعاة إلتزامها بموجب القواعد الدولية المعنية بما فيها مجموعة قواعد السلوك الخاصة بموظفي تنفيذ القوانين الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تنص ، بالاضافة إلى أمور أخرى ، على أنه لا يجوز لهؤلاء الموظفين استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى وبالشكل الذي يفرضه عليهم قيامهم بواجباتهم .

لقد تعرض أعضاء مجموعة الدعم المتبادل إلى المضايقة المستمرة بما في ذلك التعذيب والاعدامات الخارجة عن نطاق القضاء . ويعود السبب في ذلك على ما يبدو إلى محاولاتهم معرفة أماكن وجود أقربائهم المفقودين .

وفي ٣٠ آذار/ مارس الماضي ألقى رجال مسلحون القبض على هكتور أورلاندو كوميز كاليتو عندما كان في انتظار وصول احدى الحافلات بعد حضوره اجتماعاً لمجموعة الدعم المتبادل في العاصمة . ووجدت جثته المشوهة في اليوم التالي ملقاة على قارعة طريق أماتيتلان . وفي ٤ نيسان/ أبريل الماضي عثر على جثث كل من نائب رئيس مجموعة الدعم المتبادل والعضو المؤسس ، وهي روزاريو كودوي الدانا دي كويفاس ، وشقيقها ماينور كودوي الدانا وابنها البالغ عامين ، ويدعى أغسطو رافائيل ، في سيارتها المقلوبة في واد شديد الانحدار خارج العاصمة. وكانت روزاريو قد ألقت بيان مجموعة الدعم المتبادل في مراسيم تشييع هكتور أورلاندو كوميز .

اطلاق سراح السجناء السياسيين في المكسيك

وردت إلى منظمة العفو الدولية أخبار اطلاق سراح خمسة من سجناء الرأي وثلاثة سجناء آخرين خلال عام ١٩٨٥ . وكانت المنظمة تقوم بالتحقيق في قضايا السجناء المذكورين الذين كانوا محتجزين في ولايتي أواكساكا وتشياباس .

لقد قام فريق البحوث في منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات الخاصة بقضايا السجناء المذكورين. وكان الفريق المذكور قد زار مدينتي أواكساكا وتشياباس في آذار/ مارس ١٩٨٤ . وكانت السلطات قد اتهمت سبعة من السجناء المذكورين بالاشتراك في عمليات قتل ناجمة عن نزاعات سياسية محلية أو نزاعات حول ملكية الأراضي . إلا أن منظمة العفو الدولية شعرت بالقلق حول التأخير في اكمال المحاكمات ، وحول المخالفات القضائية في سير الاجراءات الخاصة بقضايا السجناء ، وحول تقديم الأدلة المتناقضة أو غير الجديرة بالتصديق ، وكذلك حول التقارير التي أفادت بأن السجناء كانوا قد تعرضوا للتعذيب بغية الحصول على اعترافات تدينهم .

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ أثار مندوبو منظمة العفو الدولية القضايا المذكورة في الاجتماعات التي عقدوها مع كبار مسؤولي حكومة الولايتين المذكورتين ، وذلك خلال احدى الزيارات التي جرت خلالها محادثات مع ممثلين عن الحكومة الفدرالية وحكومتي الولايتين المذكورتين .

الانتهاكات

كان بين من أطلق سراحهم في مطلع عام ١٩٨٥ ثلاثة من أعضاء منظمة حركة تريكي للوحدة والنضال . والأشخاص هم مارسيلينو كوزمان وكريكوريو مارتنيز كروز وخوزيه كوادالوبي دي خيساس . وكانت السلطات قد ألقت القبض على الثلاثة المذكورين في تشرين الأول/ اكتوبر بتهمة ارتكاب جرائم القتل . لقد كانت منظمة العفو الدولية تتلقى منذ سنوات عديدة تقارير عن الانتهاكات التي ارتكبت ضد جماعة تريكي من الهنود الذين يقطنون منطقة سان خوان كوبالا الجبلية النائية الواقعة في غرب ولاية أوكساكا . ومن بين هذه الانتهاكات عمليات القتل والتعذيب والاحتجاز بتهم ملفقة . وكانت السلطات قد احتجزت السجناء الثلاثة الذين كانت المنظمة تحقق في قضاياهم ، لما يزيد على عام واحد بانتظار محاكمتهم . إلا أن المحكمة أبرأت ساحتهم عندما قامت بالنظر في قضاياهم .

وفي ١٦ آب/ اغسطس ١٩٨٥ أبرأت المحاكم أيضاً ساحة ثلاثة من زعماء ائتلاف العمال والمزارعين والطلبة في برزخ بنما . والزعماء الثلاثة هم ليوبولدو دي كيفز بنيدا وكارلوس سانتشيز لوبيز ومانويل فاسكيز نيكولاس .

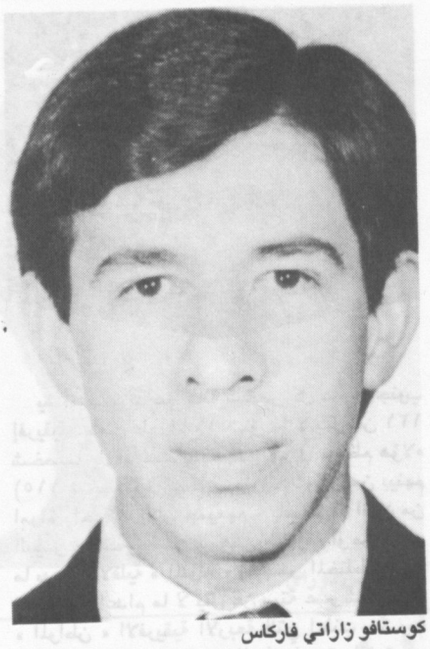

كوستافو زاراتي فاركاس

وكانت السلطات قد ألقت القبض عليهم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ واتهمتهم بارتكاب ما يزيد على ١٨ جريمة بما فيها جرائم القتل الناشئة عن الاضطرابات السياسية التي وقعت في مدينة خوتشتان بأوكساكا . ولم تصدق منظمة العفو الدولية أنهم كانوا قد استخدموا أساليب العنف أو دعوا إلى استخدامها وتبنت قضاياهم باعتبارهم من سجناء الرأي في أيار/ مايو ١٩٨٤ .

وقامت السلطات في عام ١٩٨٥ باطلاق سراح سجينين من ولاية تشياباس من بين آخرين تبنت منظمة العفو الدولية قضاياهم باعتبارهم من سجناء الرأي . والسجينان هما كوستافو زاراتي فاركاس ، وهو محاضر لمادة الاقتصاد في جامعة ولاية تشياباس في الواحدة والثلاثين . وقد أطلق سراحه في الأول من آذار/ مارس الماضي . وكان قد صدر بحقه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ حكم بالسجن لمدة ثمانية أعوام بتهم حيازته على مخدّر المرهوانة وبعض الأسلحة المحظور حيازتها . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم المذكورة لا أساس لها من الصحة . وقد أطلق سراحه بعد تخفيض مدة الحكم الصادر عليه إلى عامين وثلاثة أشهر عقب استجابة المحكمة العليا إلى الاستئناف الذي قدّمه .

لقد ألقت السلطات في آذار/ مارس ١٩٨٤ القبض على خوزيه مانويل هيرنانديز مارتنيز ، وهو زعيم الأقلية الهندية التي يطلق عليها اسم « تزوتزيل » في منطقة فينوستيانو كارانزو . واتهمته السلطات بالتورط في جريمة قتل أحد المزارعين من جماعة معارضة في الأقلية المذكورة في عام ١٩٨١ ، وتعتقد منظمة العفو الدولية أنها تهمة لا أساس لها من الصحة . وقد أطلق سراحه في شباط/ فبراير ١٩٨٥ على الرغم من ان اجراءات محاكمته بقيت مستمرة .

المحكمة العليا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تصدر احكاما بالاعدام

أصدرت المحكمة العليا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ، حكمها بادانة أعضاء حزب البعث بتهم التجسس والخيانة . وصدرت أحكام الادانة بحق أحد عشر متهماً . فقد صدرت أحكام بالاعدام على كل من علي بن علي صالح وعبدالله علي باشبل وخالد عبدالله الرباطي . وصدرت على المتهمين الثمانية الباقين أحكام بالسجن تصل إلى خمسة عشر عاماً .

وكانت المحاكمة المذكورة قد بدأت في ٢٣ تموز/ يوليو الماضي حين عقدت المحكمة جلسة تمهيدية وجهت خلالها التهم بصورة رسمية إلى إثني عشر متهماً كانت السلطات قد ألقت القبض عليهم في مطلع العام الماضي . وأطلق سراح متهمة واحدة لعدم توفر أدلة كافية .

وأشارت المزاعم إلى أن المتهمين كانوا قد تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة قبل مثولهم أمام المحكمة . وفي تشرين الأول/ اكتوبر الماضي تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد أن أحد المتهمين المذكورين ، وهو عامر عبدالله بن همام ، كان قد توفي تحت آثار التعذيب .

إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول احتمال تقديم الأشخاص المذكورين إلى المحاكمة لا لسبب سوى انتمائهم إلى عضوية حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن الممكن اعتبارهم من سجناء الرأي . فناشدت المنظمة رئيس مجلس الرئاسة لمجلس الشعب الأعلى السيد علي ناصر محمد الحسني ، اصدار اوامره بتخفيف أحكام الاعدام المذكورة ، وطلبت المزيد من المعلومات عن اجراءات المحاكمة . كما طلبت أيضاً ايضاحاً للتقارير المتعلقة بحادث وفاة عامر عبدالله بن همام .

العفو العام في بوليفيا : السجناء ما زالوا في السجن

يظهر في الصورة ستة من سجناء « لوريباي » وهم : (من اليمين إلى اليسار) رينيه باتريشيو ليزاما ليرا وجوليو سيزار تورو دورادو وبابلو كيبادا كامليري وسيمون تابيا تشاكون واوسكار رويز كاسيريز وميكيول رودريكو كانديا .

ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس المنتخب الجديد باز أستنسورو في بوليفيا تطبيق قرار العفو عن سبعة سجناء كان قد أصدره سلفه في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ والذي رفضت السلطات العسكرية تنفيذه .

ويعرف السجناء السبعة المذكورون الذين ألقي القبض عليهم في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ بـ « سجناء لوريباي » . وخمسة من السجناء المذكورين هم من مواطني بوليفيا ، وهم وولتر لوفونتي بيناريتا وماكويل رودريكو كانديا وجوليو سيزار تورو دورادو وسيمون تابيا تشاكون واوسكار رويز كاسيريز . اما الاثنان الآخران فهما من مواطني شيلي ، وهما بابلو سيبيدا كاميليري ورينيه باتريشو لزاما ليرا .

ادانة السجناء

لقد ادانت محكمة عسكرية هؤلاء السجناء بتهمة حيازتهم بصورة غير مشروعة لمعدات واسلحة عسكرية . وفي ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ، أي بعد مضي اسبوعين على اصدار احكام بالسجن بحقهم تتراوح من عامين إلى ستة أعوام ، أصدر الرئيس هيرنان سايليس زوازو قراراً بالعفو عنهم يقضي باطلاق سراحهم بصورة عاجلة .

وقد بعثت منظمة العفو الدولية العديد من رسائل المناشدة نيابة عنهم بعد تلقيها تقارير تفيد بأنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم على أيدي أفراد الجيش . وشعرت المنظمة بالقلق أيضاً حول عدم محاكمتهم محاكمة عادلة . وتشير التقارير الى أنه كان قد تم تقديم المعلومات التي انتزعت منهم تحت التعذيب كأدلة ضدهم ، والى أنهم حرموا من الدفاع عن أنفسهم دفاعاً وافياً . ففي مطلع عام ١٩٨٤ طرد المحامي المكلف بالدفاع عنهم وحل محله ضابط عسكري قامت المحكمة بتعيينه .

وفي خريف عام ١٩٨٤ قدمت عريضة لأمر الاحضار نيابة عن السجناء السبعة ، إلى محكمة الاستئناف في لاباس تتضمن اتهام كبار الضباط العسكريين بالقيام بعملية اعتقال غير قانونية ورفض اطاعة أوامر قادتهم إلا أن محكمة الاستئناف رفضت النظر في العريضة لاسباب اجرائية .

وفي شباط/ فبراير ١٩٨٥ أصدرت المحكمة العليا قراراً جاء فيه أن اعتقال السجناء كان مخالفاً للقواعد المرعية الاجراء وأن الدستور يفرض على القوات المسلحة تنفيذ قرار العفو عنهم . وفي ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ أصدر المستشار القانوني لرئيس البلاد وثيقة موجهة إلى وزير الدفاع الوطني في البلاد يصادق فيها على أن قرار العفو كان لا يزال نافذ المفعول .

وفي ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر أصدرت محكمة العدل العسكرية العليا « قرارها النهائي » في القضية . فاسقطت بعض التهم وخفضت أحكام السجناء ، إلا أن قرار العفو عنهم ظل بدون تنفيذ .

بتر الأطراف في المملكة العربية السعودية

تمّ في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بتر اليد اليمنى لسعيد جارالله ابن سعيد القارياني في مدينة قنفدة بعد ادانته بارتكاب جريمة السرقة . وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية الى أن عدد عمليات بتر الأطراف في السعودية قد بلغ عشر عمليات خلال هذا العام ، بما في ذلك العملية المذكورة . وكان ضحايا هذه العقوبات أربعة مواطنين سعوديين وثلاثة مواطنين باكستانيين ومواطن فلسطيني وفلبيني وسوري . وتعلم المنظمة أن السلطات نفذت ثلاثة أحكام لبتر الأطراف في عام ١٩٨٤ حكماً واحداً في عام ١٩٨٣ .

ينص قانون الشريعة الاسلامية كما هو مطبّق في السعودية ، على تنفيذ عقوبة بتر الأطراف لمرتكبي السرقة بشكل متكرر دون توفر الظروف المخففة . وتقوم احدى محاكم النقض ومحكمة العدل العليا باعادة النظر في أحكام الادانة هذه التي تصدرها المحاكم الشرعية ، وذلك قبل صدور مرسوم ملكي للمصادقة عليها .

وتنفذ عمليات بتر الأطراف علناً في معظم الأحيان ، وتوجد عادة سيارة اسعاف معدة لنقل المحكوم عليه إلى المستشفى لتلقي العناية اللاحقة به . ولا تتوفر لدى منظمة العفو الدولية أية معلومات عن التدريب الذي يتلقاه الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ عمليات بتر الأطراف ، إلا أنها تعتقد أنهم يتلقون بعض التدريب الطبي قبل قيامهم بعملهم .

تعتبر منظمة العفو الدولية بتر الأطراف عقوبة قاسية وغير انسانية ومحطّة بالكرامة . ولذا فهي محظورة في نصوص أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية جميع الأشخاص من التعذيب أو غيره من المعاملات او العقوبات القاسية واللاانسانية والحاطة بالكرامة ، وأحكام الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية . لقد ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية عدة مرات ، إلغاء جميع أحكام بتر الأطراف ، إلا أنها لم تتلق منها رداً حتى الآن .

أخبار السجناء

وردت إلى منظمة العفو الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ أخبار اطلاق سراح ١٠٥ سجناء كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم او أجرت تحقيقات بشأنها . وتبنت المنظمة ٩٢ قضية جديدة .

هندوراس : القوات غير النظامية تحتجز المدرسين

ناشدت منظمة العفو الدولية في أيلول/ سبتمبر الماضي الحكومة في هندوراس اطلاق سراح ثمانية مدرسين من نيكاراغوا يعتقد أن القوات غير النظامية النيكاراجوية تحتجزهم في هندوراس (انظر النشرة الاخبارية لشهر كانون الاول/ديسمبر الماضي) . وتذكر التقارير الصحفية أن مدرّسة من بين المدرسين المذكورين تدعى ماريا مرسيدس ريفاز أوبريكون ، قد فرّت وعادت الى منزلها ، في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي . وذكرت في مؤتمر صحفي أنها كانت محتجزة من قبل القوات غير النظامية في داخل هندوراس خلال جزء من فترة احتجازها حيث تعرضت للاغتصاب والتعذيب .

اطلاق سراح السجناء في ١٩٨٥

« إن يقيني من براءتي ... ما كان ليكفي للتغلب على يأسي » .

قامت السلطات في بيرو في آب/ اغسطس الماضي ، باطلاق سراح اسيدرو نيكولاس بوباديلا ، وهو مواطن من منطقة مرتفعات الانديز كان محتجزاً في السجن في العاصمة ليما ، عندما أسقطت التهم الموجهة ضده . وكان المتهم المذكور محتجزاً منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ . وفي أيار/ مايو ١٩٨٤ نشرت قضيته في صفحة سجناء الشهر في النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية .

لقد بعثت زوجته برسالة إلى المجموعة التابعة لمنظمة العفو الدولية في الدانمرك التي تبنت قضيته وعملت من أجل اطلاق سراحه . وجاء في الرسالة ما يلي : « أنا وعائلتي الصغيرة ممتنون لكم كل الامتنان لما أبديتموه من تعاطف ورعاية خلال هذه الفترة . »

وأطلق سراح سجين آخر من سجناء الرأي هذا العام هو ميكلوس دوراي ، وهو مواطن تشيكوسلوفاكي يحمل الجنسية الهنغارية . وكان قد اعتقل لمدة عام واحد في انتظار اجراء محاكمته ، وذلك عقب إلقاء القبض عليه لاشتراكه في حملات ضد قرار اصدار قوانين تقضي بتقليل حصص تدريس اللغة الهنغارية في المدارس السلوفاكية . وقد اطلق سراحه بموجب عفو عام صدر في ١٠ أيار/ مايو الماضي .

الاشخاص الذين ساعدوه

وفي تموز/ يوليو الماضي بعث ميكلوس دوراي برسالة إلى الأشخاص الذين عملوا من أجل اطلاق سراحه قال فيها ما يلي : « عليَّ أن أعترف بأني كنت خائر العزم ... لقد ظننت أن أبواب السجن قد أوصدت عليَّ لما يقرب من عشرة أعوام ... إلا أن فكرة تبعث على الطمأنينة راودتني وراودت عدداً قليلا من السجناء ، وحتى السجناء السياسيين . وكان ذلك هو الاعتقاد الراسخ بأن لا أحد من أولئك الذين اعتمدت عليهم سيتخلى عني ... ان يقيني من براءتي ما كان ليكفي للتغلب على يأسي . »

لقد كان ألفريد و هيلكا كولهانيك من سجناء الشهر في آب/ اغسطس الماضي . وكانت قد صدرت عليهما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ أحكام بالسجن لمدة تزيد على عام واحد عقب قيامهما بمحاولات للحصول على إذن بالهجرة من جمهورية المانيا الديمقراطية .

وفي ٢٥ أيلول/ سبتمبر الماضي أطلق سراحهما وغادرا إلى جمهورية المانيا الاتحادية حيث تمكنا من الانضمام إلى ابنتهما المقيمة في المانيا الاتحادية .

عقوبة الاعدام

وردت إلى منظمة العفو الدولية أخبار صدور أحكام بالإعدام على ٥٣ شخصاً في ١٨ بلداً وتنفيذ أحكام الاعدام بـ ٢٤ شخصاً في عشرة أقطار خلال تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

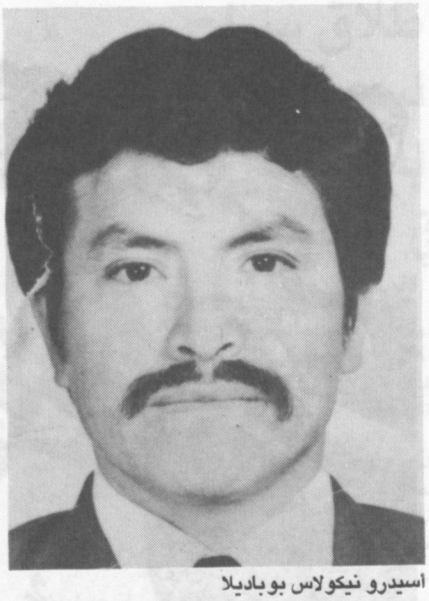

اسيدرو نيكولاس بوباديلا

ميكلوس دوراي

طرد الاشخاص من غينيا الجديدة

ذكرت التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية أن اللاجئين من إريان جايا ، وهي مقاطعة تقع في أقصى الشرق من اندونيسيا ، والذين طردتهم حكومة غينيا الجديدة ، قد يتعرضون للمعاملة السيئة والتعذيب وحتى الموت اثناء احتجازهم من قبل اجهزة الأمن الاندونيسية .

فمنذ منتصف عام ١٩٨٤ عاش ما بين ٩,٠٠٠ و ١١,٠٠٠ لاجيء من إريان جايا في معسكرات في غينيا الجديدة . ومعظم هؤلاء اللاجئين هم من القرويين الذين تشير الدلائل إلى أنهم عبروا الحدود هرباً من العمليات العسكرية المتزايدة قرب مناطق سكنهم . إلا أن بعض هؤلاء القرويين هم من أنصار حركة بابوا الحرة التي كانت وما تزال منذ ما يقرب من عقدين من الزمن تشن صراعاً مسلحاً من أجل تحقيق استقلال إريان جايا من سيطرة اندونيسيا .

تكثيف النشاط

وتشير الدلائل إلى ان النشاط العسكري الاندونيسي في إريان جايا في عام ١٩٨٤ كان نتيجة الانتفاضة الفاشلة التي خططت للقيام بها حركة بابوا الحرة في شباط / فبراير من العام المذكور في العاصمة الاقليمية جايابورا . والعديد من المقيمين في معسكر بلاك ووتر للاجئين ، الواقع عبر الحدود قرب فانيمو في غينيا الجديدة ، هم من المهنيين المتعلمين تعليماً جيداً والفارين من صفوف الجيش الاندونيسي .

لقد صرح المسؤولون في حكومة غينيا الجديدة بشكل متكرر أنهم لن يسمحوا باستخدام بلادهم كقاعدة للعصاة ليمارسوا منها نشاطاتهم الموجهة ضد أندونيسيا . وعلى الرغم من ان حكومة غينيا الجديدة قد سمحت لمعظم اللاجئين بالبقاء في المعسكرات ، فإنها قامت بالقاء القبض على العديد من العناصر النشطة المشتبه بانتمائها إلى حركة بابوا الحرة وحاكمتهم وادانتهم بتهم تتراوح بين الدخول غير المشروع إلى التهريب ، وطردتهم من البلاد بعد قضائهم أحكام السجن .

لقد قامت السلطات مؤخراً بطرد ١٢ رجلا من البلاد في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي . وقد نقل الرجال المذكورون باحدى الشاحنات من معسكر بلاك ووتر إلى أحد المطارات في فانيمو . والاشخاص هم ريهابين نيان وروبي نيان وبني بوواي وآبين باكاواك وأديسون ياكاديوا وجوفيزكي ساماس ولوكي مارو ولامك يوفيفي وهانغور مايور وسامي يارو وإلياس كاريني وجون سيريفاي . ونقلوا بعد ذلك بالطائرة إلى جايابورا ، حيث تم اعتقالهم واستجوابهم بشكل مكثف على الفور ، حسب زعم الصحف الأندونيسية .

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق ازاء عدم توفر الحصانات اللازمة لضمان سلامة الأشخاص المذكورين ولاسيما بعد ورود تقارير متكررة ومتطابقة تشير إلى قيام جهاز الشرطة والجيش الاندونيسي بتعذيب المشتبه بتعاطفهم مع حركة بابوا الحرة .

وذكرت التقارير أن أربعة رجال طردوا من البلاد في تموز/يوليو الماضي ، كانوا قد تعرضوا للتعذيب بينما توفي رجلان كانا قد طردا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي . غير أن هناك تقارير متعارضة حول ما اذا كانت وفاة الرجلين المذكورين قد حدثت لاسباب طبيعية أو نتيجة للمعاملة السيئة .

المناشدة

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية حكومة غينيا الجديدة وقف عمليات طرد الأشخاص الذين قد يتعرضون للتعذيب والمعاملة السيئة عند عودتهم إلى إريان جايا . كما ناشدت المنظمة الحكومة الاندونيسية السماح للمنظمات الدولية المعنية بالاتصال بالمطرودين المعتقلين بصورة متكررة ومنتظمة ، والقيام باجراء تحقيقات حول التقارير التي أشارت إلى تعرض الأشخاص المطرودين منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ إلى التعذيب والمعاملة السيئة والموت .

اسرائيل : اصدار أوامر احتجاز جديدة

القي القبض على ما لا يقل عن ٩٣ شخصا ووضعوا رهن الاحتجاز الاداري في الفترة الواقعة ما بين تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة . وصدرت بحق معظمهم أوامر اعتقال تقضي باحتجازهم في السجون لمدة ستة أشهر دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم .

الباحثون الميدانيون

فقد أصدرت السلطات في الثالث والرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ على التوالي أمرين يقضيان باحتجاز زاهي جارادات وغازي ششتري لمدة ستة أشهر . والشخصان المذكوران هما باحثان يعملان لصالح منظمة (القانون في خدمة الانسان) في الضفة الغربية ، وهي منظمة تابعة للهيئة الدولية للحقوقيين . وفي وقت لاحق تم تخفيض فترة أمر الاحتجاز الصادر بحق زاهي جارادات إلى ثلاثة اشهر بعد تقديمه طلب استئناف . وقد شارك الشخصان المذكوران في اجراء مقابلات مع بعض المعتقلين السابقين حول أحوال السجن . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن السلطات كانت قد اعتقلتهما بسبب النشاطات التي قاما بها ضمن نطاق الدفاع عن حقوق الانسان .

ومن بين المعتقلين الآخرين ٣٩ طالبا وثلاثة صحافيين وبعض النقابيين وكانت السلطات قد فرضت على بعض منهم في السابق الاقامة الجبرية ضمن نطاق مدنهم .

إن قانون صلاحيات الطوارىء (الاعتقال) رقم ٥٧٣٩ ـ ١٩٧٩ في اسرائيل ، والأمر العسكري رقم ٨١٥ في الأراضي المحتلة ، يجيزان للسلطات الاسرائيلية اصدار أمر باعتقال الأشخاص لمدة ستة أشهر اذا كان لديهم « سبب معقول يدفعهم للاعتقاد أن ضرورات أمن الدولة أو الأمن العام تستدعي اعتقال شخص معين ... »

تحديد يفتقر إلى الوضوح

إن تحديد الصلاحيات المذكورة يفتقر إلى الوضوح ، وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن يؤدي هذا إلى لجوء السلطات إلى اصدار أوامر ادارية تقضي باحتجاز الأشخاص بسبب ممارستهم الخالية من العنف لحقهم بالتمتع بحرية الرأي والتعبير . وتقوم المجموعات التابعة لمنظمة العفو الدولية باجراء تحقيقات في قضايا عدد من أولئك الأشخاص الذين اعتقلوا مؤخراً .

ويقضي القانون المذكور باعتقال الأشخاص دون توجيه تهمة إليهم بصورة رسمية أو تقديمهم إلى المحاكمة . وعلى الرغم من أن القانون ينص على قيام قاض عسكري باعادة النظر في أمر الاحتجاز خلال ٤٨ ساعة في اسرائيل وخلال ٩٦ ساعة في الأراضي المحتلة قبل بقاء الأمر نافذ المفعول ، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن مثل اعادة النظر هذه قد لا توفر الفرصة الكافية للمعتقلين أو لمحاميهم للطعن في شرعية أمر الاحتجاز أو تفنيد الأدلة . وتشير التقارير الى أن جلسة اعادة النظر هذه تعقد بصورة سرية ولا تطلع المحكمة المعتقلين أو محاميهم على الأدلة المتوفرة .

لقد تلقت منظمة العفو الدولية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ معلومات عن ٨٤ قضية من قضايا الاحتجاز الاداري لمواطنين فلسطينيين من الأراضي المحتلة . وكانت السلطات قد احتجزت العديد من المواطنين المذكورين لمدة عامين أو ثلاثة أعوام دون توجيه التهمة إليهم أو محاكمتهم بصورة رسمية . ولم تتلق المنظمة سوى معلومات عن قضية واحدة من قضايا الحجز الاداري منذ عام ١٩٨٢ حتى وقوع الاعتقالات الحالية .

أعمال العنف

لقد قامت الحكومة الاسرائيلية بتشكيل لجنة مؤلفة من سبعة اعضاء وذلك في تموز/ يوليو ١٩٨٥ في أعقاب وقوع اعتداءات عنيفة على المواطنين الاسرائيليين ومقتل عدد منهم في داخل اسرائيل والأراضي المحتلة . وكانت مهمة اللجنة تنحصر في النظر في الروادع والعقوبات للجرائم العنيفة ذات الدوافع السياسية . وأوصت اللجنة باتخاذ اجراءات مثل الاعتقال الاداري للأشخاص وابعادهم خارج البلاد .

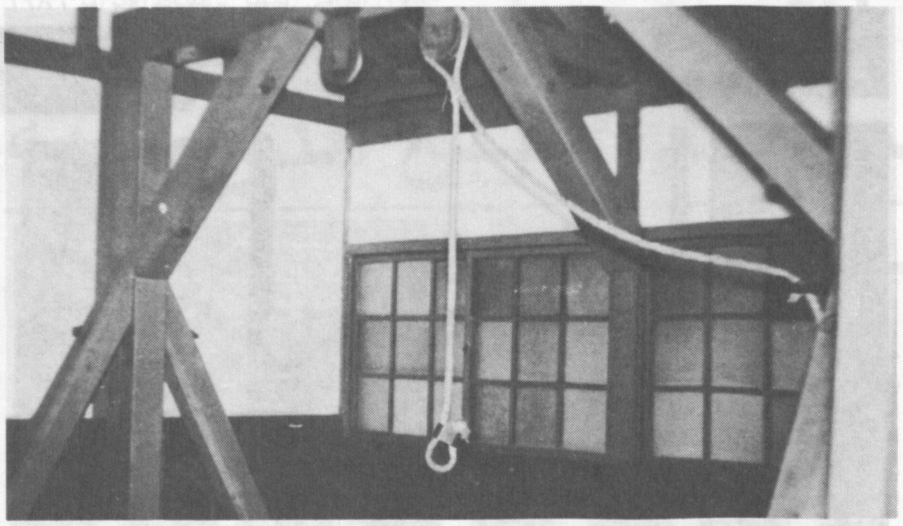

غرفة الاعدام بمركز أوساكا للاعتقال

اليابان : ازدياد عدد الاعدامات

أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها ازاء التقارير التي أوردت خبر تنفيذ ثلاثة أحكام بالاعدام في عام ١٩٨٥ . ويعتقد أن السجناء المعدومين (لا تعلن السلطات اليابانية أسماء الاشخاص المعدومين ولا تورد سوى عدد الاعدامات في الاحصاءات الرسمية) هم : تاكوجي أوشيما في الثالثة والخمسين ، وسوكيتشي فورايا في الواحدة والسبعين . وقد أعدم السجينان المذكوران في ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٥ . اما السجين الثالث ويدعى توشياكي آبي ، فقد أعدم في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٨٥ . وكان الثلاثة قد أدينوا بتهمة ارتكاب جريمة القتل .

عزم الحكومة

وكانت الحكومة اليابانية قد أعلنت في السابق عن عزمها على تقليل عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام . إلا أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم قدم في أيار/ مايو ١٩٨٥ مشروع قانون إلى البرلمان الياباني يتعلق بجرائم التجسس . وينص مشروع القانون المذكور على فرض عقوبة الاعدام على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم تجسس « تضر ضرراً بالغاً بأمن الدولة » .

حث الحكومة

لقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة اليابانية على عدم توسيع نطاق تطبيق عقوبة الاعدام وانما إلغاؤها وعدم تنفيذ اعدامات أخرى .

وتشير الاحصاءات الرسمية التي قدمتها الحكومة اليابانية إلى الأمم المتحدة إلى قيامها بتنفيذ خمس اعدامات في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٣ . وتتوفر معلومات لدى المنظمة تشير إلى تنفيذ حكم واحد بالاعدام في عام ١٩٨٤ .

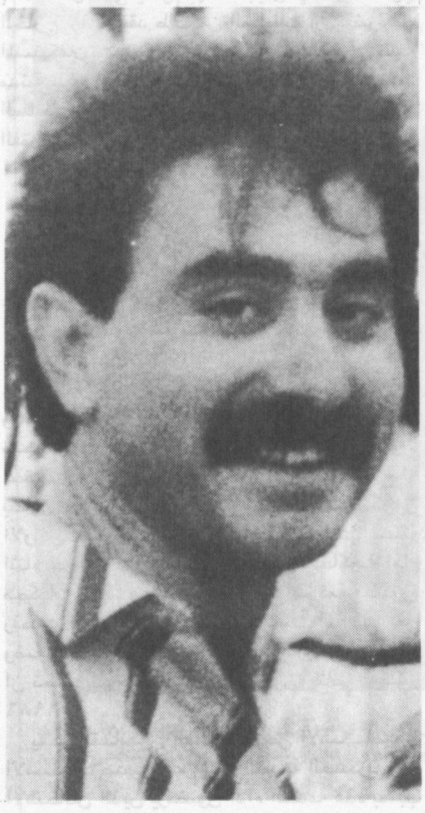

يظهر في الصورة إلى اليسار غازي ششتري ، وهو باحث ميداني يعمل لصالح احدى منظمات حقوق الانسان في الضفة الغربية . وتعتقد منظمة العفو الدولية انه اعتقل بسبب نشاطه ضمن نطاق الدفاع عن حقوق الانسان .

كريستيان فريكولت خلف القضبان في سجن رينيه

فرنسا : أودع السجن بسبب رفضه أداء الخدمة العسكرية

حكم على كريستيان فريكولت ، وهو في الرابعة والعشرين ، بالسجن لمدة تسعة أشهر بتهمة التقاعس عن اداء الخدمة العسكرية ورفض اطاعة الأوامر .

وكان كريستيان فريكولت يعمل مصمما صناعيا في باريس قبل القاء القبض عليه . وفي الأول من شباط/ فبراير ١٩٨٤ دعي إلى اداء الخدمة العسكرية وأمر بالحضور إلى الثكنات العسكرية في سواسونس في شمال فرنسا. فذهب إلى محطة القطار إلا أنه قال في وقت لاحق أنه لم تطاوعه نفسه لركوب القطار . وبما أنه من المؤمنين بوجوب إلغاء الحروب ، فلم يكن باستطاعته اداء الخدمة العسكرية بسبب عدم قبوله بالاعمال التي يقوم بها الجيش في فرنسا وفي الخارج . فلذا فقد طلب من السلطات أن تعتبره من المستنكفين ضميريا وأن تمنحه الفرصة ليؤدي وظيفة مدنية بدلا من إداء الخدمة العسكرية . ورفضت السلطات الاستجابة لطلبه لانه لم يقدم طلبه خلال الفترة المحدّدة .

القاء القبض عليه

وفي ١١ ايار/ مايو الماضي ألقت السلطات القبض عليه بعد قيامه بتقييد نفسه بأسوار بناية محاكم العدل في إيل دي لاسيتيه في باريس خلال مظاهرة ضد الروح العسكرية العدوانية . واقتيد إلى ثكنة عسكرية حيث رفض اطاعة الامر بارتداء البدلة العسكرية . وبعد احتجازه لمدة ١٧ يوما بصورة منفردة ، نقل إلى سجن رينيه حيث أضرب عن الطعام لمدة ١٥ يوما احتجاجا على رفض سلطات السجن السماح له بتناول طعام نباتي . وقد اطلق سراحه في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ ، إلا ان السلطات اعتقلته اثناء خروجه من السجن ، وقدمته للمحاكمة امام محكمة رينيه . وعلى الرغم من ان المحكمة المذكورة رفضت اعادته الى السجن ، اقدمت السلطات على وضعه كحبيس في احدى ثكنات الجيش . ومن المتوقع ان تجري محاكمته في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

يقر القانون الفرنسي بحق الأشخاص في الاستنكاف ضميريا عن إداء الخدمة العسكرية وهم الاشخاص الذين يرفضون اداء الخدمة هذه بسبب الاراء التي يؤمنون بها . ويسمح لهؤلاء الاشخاص عادة باداء عمل مدني بدلا عنها لمدة اربعة وعشرين شهرا . وهي ضعف فترة الخدمة العسكرية ، وتعتبر منظمة العفو الدولية ذلك بمثابة عقوبة لهؤلاء الأشخاص ، فهي تعتقد أن لكل شخص الحق في الاعتراض ضميريا في أي وقت من الأوقات وحتى اذا كان ذلك خارج نطاق فترة محددة . وقد تبنت المنظمة قضية كريستيان فريكولت باعتباره أحد سجناء الرأي .

محاكمة « الملاذ » في الولايات المتحدة

مثل اثنا عشر شخصا ينتمون إلى طوائف دينية مختلفة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أمام المحاكم في تيوسون بأريزونا ، حيث وجهت إليهم تهم خرق قوانين الهجرة والجنسية عن طريق مساعدة المواطنين من غواتيمالا والسلفادور الذين لا يحملون الوثائق التي تؤهلهم لدخول الولايات المتحدة والبقاء فيها . وقد وجهت إليهم جميعا تهمة ارتكاب ٦٧ مخالفة قد تصل عقوبة كل منها حداً أقصى يبلغ خمسة أعوام .

الاشخاص غير الحاملين للوثائق الرسمية

لقد قامت حركة الملاذ لعدة سنين بتوفير «ملاذ» للمواطنين من السلفادور وغواتيمالا الذين لا يحملون الوثائق الرسمية المطلوبة والذين تعتقد الحركة المذكورة أنهم لاجئون تكون حياتهم معرّضة للخطر إذا أعيدوا إلى بلدانهم . ويزعم المتهمون أنهم اضطروا إلى اتخاذ الاجراءات المذكورة لاسباب دينية وانسانية لأن الحكومة الأميركية رفضت منح حق اللجوء السياسي لمعظم المواطنين من السلفادور وغواتيمالا الذين طلبوا هذا الحق ، وقد طردت الحكومة العديد منهم في وقت لاحق .

وتقول التقارير أن المواطنين المذكورين الذين تقدم لهم حركة الملاذ العون كانوا قد مرّوا عبر الاراضي المكسيكية قبل دخولهم الولايات المتحدة ، وأن السلطات المكسيكية رفضت أيضا منحهم حق اللجوء السياسي .

لقد حضر مندوب عن منظمة العفو الدولية المحاكمة المذكورة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وتقوم المنظمة حاليا بالتحقيق في قضايا المتهمين من أجل التأكد مما إذا كانت دواعي قلقها القانونية تنطبق على المتهمين المذكورين .

زائير : إلقاء القبض على احد سجناء الرأي

تشيزكيدي وا مولومبا

تناشد منظمة العفو الدولية حاليا السلطات الزائيرية اطلاق سراح تشيزكيدي وا مولومبا ، وهو أحد سجناء الرأي في زائير الذي ألقي القبض عليه في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي .

وهذه هي المرة الخامسة التي تلقي السلطات فيها القبض على تشيزكيدي وا مولومبا ، وهو محام وعضو سابق في المجلس الوطني . ولم تمض سوى ثلاثة اشهر على قيام السلطات الزائيرية برفع التقييدات التي كانت قد فرضت سابقا على حرية تنقله . (انظر النشرة الاخبارية لشهر آب/ اغسطس الماضي) . وكانت السلطات الزائيرية قد أبعدته ، دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته منذ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٣ ، إلى قرية منعزلة تبعد أكثر من ٨٠٠ كيلو مترا عن منزله الواقع في العاصمة كنشاسا . وقد كان أحد سجناء الرأي الذين نشرت قضاياهم في النشرة الاخبارية الصادرة في نيسان/ أبريل الماضي .

لقد كانت السلطات قد اعتقلت أيضا عضوا سابقا آخر من أعضاء المجلس الوطني يدعى كانانا تشيونكو في نفس الوقت الذي اعتقلت فيه تشيزكيدي وا مولومبا . وتذكر التقارير أن كليهما محتجزان في سجن ماكالا في كنشاسا .

لقد اعتقل الشخصان المذكوران عقب أيام معدودة من قيام تشيزكيدي وا مولومبا بابلاغ أحد الصحفيين الأجانب بأن أعضاء لواء الرئاسة الخاص قد قاموا بالاعتداء على عدة أشخاص معروفين بمناصرتهم لأحد جماعات المعارضة السياسية في البلاد .

وتذكر التقارير أن تشيزكيدي وا مولومبا قد اتهم بقيامه بتوجيه الاهانات الى رئيس الدولة وسلطتها ، وبأنه تعرض للضرب عقب إلقاء القبض عليه . كما ألقت السلطات القبض على عدد كبير من الاعضاء الآخرين لجماعة المعارضة المذكورة في كنشاسا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

مطبوعات منظمة العفو الدولية ـ قيمة الاشتراك السنوي ٥ جنيهات استرلينية
1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Ltd., Unit 9, Mitcham Industrial Estate, Streatham Rd., Mitcham, Surrey.